

الأثر المضاعف

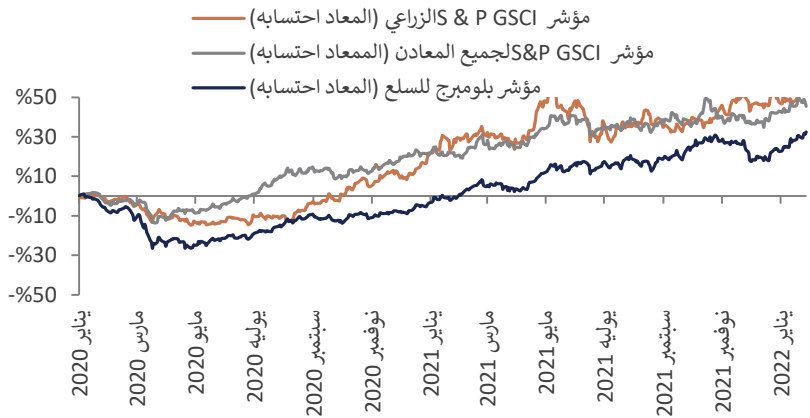
منى بدير

كبير الاقتصاديين

T +202 3300 5722

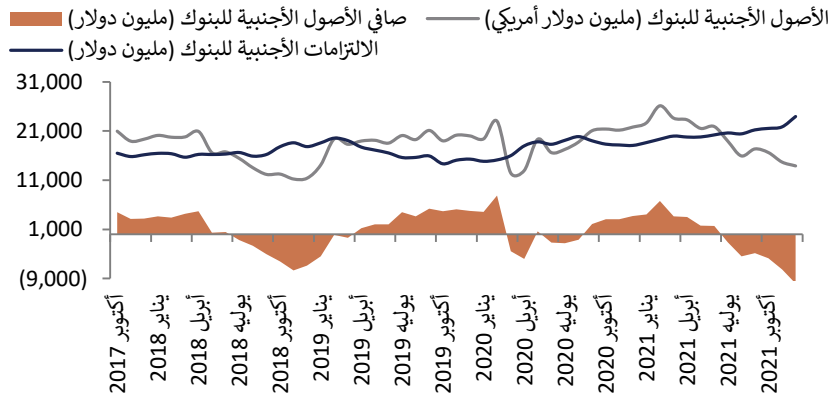
mbedeir@egy.primegroup.org

شكل 1: لا تزال أسعار السلع الأساسية العالمية في مسار تصاعدي.



المصدر: بلومبرج.

شكل 2: انخفاض صافي الأصول الأجنبية في البنوك التجارية بشكل ملحوظ بحلول نهاية 2021



المصدر: البنك المركزي المصري، بحوث برايم.

المباشر واللاحق على الأسعار. علاوة على ذلك، لا تزال أسعار الغاز الطبيعي العالمية وتوقعاتها تغذي تعديلات برفع الأسعار المحلية. كما لا تزال أسعار المواد الغذائية، وخاصة القمح والحبوب، تحت ضغط التوترات السياسية وتغير المناخ وأسعار الطاقة، مما يؤثر على تكلفة الأسمدة أيضاً.

2) النظرة التطلعية لتوقعات التضخم. قد تؤدي استمرار المخاطر العالمية المذكورة أعلاه إلى وضع ضغوط إضافية على توقعات التضخم، بالنظر إلى أنه من المتوقع أن يعكس التضخم بعض الضغوط المتأخرة من العام السابق. ويشمل ذلك تأثير ارتفاع أسعار الأسمدة المحلية على المنتجات الزراعية المتقلبة (أقرب موسم زراعة هو فبراير الجاري)، وزيادة أسعار المواد الغذائية المدعمة، والأهم من ذلك، تأثير الظروف التضخمية العالمية على سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه المصري.

3) درجة تشديد مجلس الاحتياطي الفيدرالي. الرسالة الواضحة من اجتماع اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة الأسبوع الماضي هي أن السياسة النقدية الأمريكية ستكون أكثر تشدداً عن ما كان يراهن السوق. تحوم توقعات اليوم حول 3-5 ارتفاعات في 2022، وقد يفكر مجلس الاحتياطي الفيدرالي في أول زيادة بمقدار 50 نقطة أساس (الأولى منذ عام 2000) في اجتماعه في مارس القادم. بالتوازي مع هذه الارتفاعات، يمكن الإعلان عن التشديد الكمي للاحتياطي الفيدرالي بحلول النصف الثاني 2022. لم تتوقع الأسواق مثل هذا المستوى من التشديد، والذي سيرتفع الأسواق الناشئة على حافة الخطر بسبب التأثير المضاعف المحتمل لمثل هذا التشديد المفرط.

على الرغم من أن مصر لا تزال تتمتع باحتياطيات خارجية قوية للتخفيف من المخاطر قصيرة الأجل، إلا أن الضغوط ملحوظة، لا سيما على الأصول الأجنبية للبنوك التجارية. نعتقد أنه سيكون من الصعب تجنب التشديد النقدي، لكن وتيرته ستعتمد على ظروف القطاع الخارجي. وعلى الرغم من ذلك، في اجتماع يوم الخميس، سيكون أي تغيير في الموقف النقدي غير مبرر، بالنظر إلى أن القراءة الأخيرة للتضخم كانت لا تزال ضمن مستهدف البنك المركزي المصري.

في حين أن رفع سعر الفائدة في مارس من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي يبدو وكأنه قرار محسوم، فمن المرجح أن يبدأ البنك المركزي المصري أول اجتماع له في 2022 بقرار حذر بتعليق سعر الفائدة. وعلى الرغم من ذلك، ما زلنا نعتقد أن السياسة النقدية التضخمية الاستباقية للبنك المركزي المصري ستبدأ في 2022 - على الأرجح في النصف الثاني 2022، نظراً لسياسة مجلس الاحتياطي الفيدرالي التضخمية أكثر من المتوقع. تتجه لجنة السياسة النقدية إلى اجتماعها الأول في 2022 هذا الخميس مع ارتكاز توقعات التضخم الاستشرافية حول مستهدفاتها. نتيجة لذلك، لا يزال هناك مجال للبنك المركزي للحفاظ على سياسته النقدية الحالية.

لا يزال خطر التضخم يطارد البنوك المركزية في جميع أنحاء العالم، ومصر ليست استثناءً. في توقعاتنا لعام 2022، نتوقع أن يظل التضخم ضمن المستهدف للبنك المركزي المصري، وعلى الرغم من ذلك سيكون في مسار تصاعدي مقارنة بالعام الماضي. نتوقع أن يبلغ التضخم 8.3% في المتوسط. وعلى الرغم من ذلك، فإننا نؤكد أن الاحتمالات المعاكسة واردة، لا سيما إذا (1) لم تظهر أسعار السلع العالمية أي علامات على التراجع و (2) أثر السياسة التضخمية الصارمة لمجلس الاحتياطي الفيدرالي على العزوف عن المخاطرة العالمية وأسعار الصرف في الأسواق الناشئة.

سيحدد مسار السياسة النقدية في 2022 بناءً على:

1) مدى ومدة ارتفاع أسعار السلع الأساسية. مدفوعة بالتوترات الجيوسياسية في أوكرانيا، قفزت أسعار النفط لتصل إلى أعلى مستوياتها في سبع سنوات بنهاية شهر يناير، متجاوزة مستوى 90 دولار أمريكي/برميل. من المرجح أن تظل التقلبات وارتفاع الأسعار هما السمتان الرئيسيان في سوق النفط، على الأقل في النصف الأول 2022. حتى لو خفت حدة التوترات السياسية، نعتقد أن أساسيات العرض والطلب غير المواتية ستستمر في التأثير على أسواق النفط. في غضون ذلك، ستعلن لجنة التسعير التلقائي للمنتجات البترولية في مصر عن قرارها قريباً، والذي نتوقع أن يكون رفعاً آخر في أسعار البنزين. كما يمكننا أن نرى أسعار الديزل والمازوت ترتفع كذلك. وسيكون لهذا الأخير تأثير أكثر أهمية على التضخم بسبب تأثيره

برايم لتداول الأوراق المالية

شوكت المراخي

العضو المنتدب

ت: +202 3300 5622

SElmaraghy@egy.primegroup.org

| المبيعات | البحوث | المركز الرئيسي |
|---|---|--|
| محمد عزت مدير المبيعات والفروع ت: +202 3300 5784 MEzzat@egy.primegroup.org | عماد الصافوري مدير ت: +202 3300 5624 EElsafoury@egy.primegroup.org | برايم لتداول الأوراق المالية ش.م.م. ترخيص الهيئة العامة للرقابة المالية رقم 179. عضو بالبورصة المصرية. 2 شارع وادي النيل، برج الحرية، الدور السابع المهندسين، الجيزة، مصر ت: +202 3300 5700/770/650/649 ف: +202 3760 7543 |
| محمد عشموي | شوكت رسلان | مركز الرئيسي |
| مدير مبيعات المؤسسات ت: +202 3300 5612 MAshmawy@egy.primegroup.org | مدير فرع مصر الجديدة ت: +202 3300 8130 SRaslan@egy.primegroup.org | الموقع الإلكتروني www.primeholdingco.com |
| عمرو علاء، CFTe | محمد الحناوي | مصر الجديدة |
| رئيس فريق -- المؤسسات ت: +202 3300 5609 AAlaa@egy.primegroup.org | مدير فرع مدينة نصر ت: +202 3300 5166 MElhenawy@egy.primegroup.org | الإسكندرية 7 شارع ألبرت الأول سموحة، الإسكندرية، مصر ت: +202 3300 8170 ف: +202 3305 4622 |
| محمد المتولي | نشوى أبوالعطا | مصر الجديدة |
| مدير ت: +202 3300 5610 MElmetwaly@egy.primegroup.org | مدير فرع الإسكندرية ت: +202 3300 5173 NAbuelatta@egy.primegroup.org | 7 ميدان الحجاز مصر الجديدة، القاهرة، مصر ت: +202 2777 0600 ف: +202 2777 0604 |

إخلاء المسؤولية

المعلومات التي وردت في هذا التقرير لا علاقة لها بأية أهداف استثمارية معينة أو بموقف مالي أو نصائح خاصة لمستخدمي التقرير، سواء اطلعوا عليها بشكل مباشر أو من خلال أية مواقع إلكترونية متخصصة في هذا الشأن، ويُنشر هذا التقرير، فقط، كوسيلة لإيضاح المعلومات وليس دعوة لشراء أو بيع أية ورقة أو أداة مالية، وما لم يذكر العكس فإن أي بيانات سعرية تعد مجرد مؤشرات. ليس على الشركة مسؤولية ولا ضمان حول دقة وصحة وتام البيانات الواردة في هذا التقرير. النتائج الماضية ليست بالضرورة مؤشرات حول الوضع المستقبلي، فقد يؤثر التغير في أسعار الصرف على أي سعر أو قيمة واردة في هذا التقرير. لا تُلزم كافة البيانات الواردة في هذا التقرير قارئها اعتبارها بديلاً عن وسائلهم الخاصة للقيام بالتحليلات والاستنتاجات القائمة على فروضهم وأحكامهم، وكافة الآراء الواردة قد تكون محلاً للتغير حتى من داخل الأقسام الأخرى لبرايم نظراً لطبيعة الفروض المستخدمة، ولا تتحمل برايم أية مسؤولية حول تعديل هذه البيانات أو الحفاظ عليها. مجموعة برايم، بكافة مديريها وموظفيها وكافة العاملين بها والعملاء قد يكون أو كان لديهم مصالح أو لديهم مواقف طويلة أو قصيرة الأجل في الأوراق المالية أو العملات المشار إليها في التقرير وقد يقوموا بعمليات بيع أو شراء لها لمصلحتهم أو نيابة عن الغير في أي وقت. لا تتحمل مجموعة برايم أو أي من كياناتها أو موظفيها أي مسؤولية قانونية عن أي خسائر أو تلف ينتج عن إتباع هذا التقرير أياً كانت وسيلة الاطلاع عليه سواء بشكل مباشر أو من خلال أية مواقع متخصصة بهذا الشأن، وتفرض عدد من اللوائح والقوانين عدداً من الالتزامات التي لا يمكن الإفصاح عنها، ولا يعني هذا الإبراء بأي حال من الأحوال حداً أو تضيقاً لحقوق أي شخص قد يمتلكها في ضوء هذه اللوائح أو القوانين. علاوة على ذلك فإن مجموعة برايم أو أية من شركاتها قد تربطها أو تربطها علاقة مع الشركات الواردة في هذا التقرير.